هجرة اليهود السوفييت

لنا فلسطيننا
ولليهود السوفييت وطنهم
فلنحسن الدفاع عن وطننا

موجات الهجرة اليهودية التي تتوالى تباعاً من الاتحاد السوفييتي الى تل ابيب، طغت على غيرها من احداث في الايام القليلة الماضية في المنطقة وسر هذا الاهتمام المغمور بمشاعر القلق والتوتر له مايبرره، فسيل المهاجرين المتدفق بلا انقطاع، سيضع المنطقة آجلاً ام عاجلاً امام احتمالات مفتوحة، لا احد يستطيع التنبؤ بها او بمداياتها بما فيها احتمال قيام اسرائيل بحروب عدوانية جديدة على خلفية النتائج الخطيرة التي سوف تترتب حكماً على هجرة عشرات إن لم يكن مئات الالوف من المهاجرين السوفييت، وعلى خلفية ضرورة توطينهم مما يتطلب تهجير الفلسطينيين الى الوطن البديل المزعوم.

ولعل اولى النتائج المباشرة التي بدت ملامحها ترتسم بوضوح في تلك التصريحات والدعوات المسعورة التي اطلقها العديد من اركان الحكومة والاحزاب الاسرائيلية تتمثل في اعادة الاعتبار لاحلامهم المستحيلة في اقامة «اسرائيل الكبرى» التي لاتنهض على حجة ولاتقوم على برهان، اللهم سوى الاتكاء على آرائهم الصهيونية في اكثر اشكالها تعصباً وعنصرية. غير ان وهم «إقامة اسرائيل الكبرى» باعتباره وهم يجب ان لا يمنع من رؤية الحقيقة التي تتبلور يوماً بعد يوم وهي ان هذه المهمة تحتل المرتبة الاولى في جدول اعمال شامير وحكومته ويعملون ليل نهار لجعلها حقيقة قائمة على الارض مهما كلف الامر ولانظن ان احداً يجادل بان الثمن المطلوب دفعه لقاء هذه الدعوات سيكون باهظاً ولن يطال الشعب الفلسطيني وحده بل سيطال المنطقة العربية باسرها والدليل ان اقامة «اسرائيل الكبرى» لاتعني اي شيء آخر سوى تهجير الشعب الفلسطيني من اراضيه من مناطق الـ ٤٨ والضفة والقطاع على حد سواء، الى الضفة الشرقية لنهر الاردن، بوصفه الوطن البديل!! وبذلك يكون الاردن هو الآخر فريسة النزعة التوسعية الشرهة لحكام اسرائيل.

بيد ان استمرار تدفق المهاجرين السوفييت وغيرهم في عروق الكيان الصهيوني سوف ينعش بالضرورة ليس النزعة التوسعية الصهيونية فحسب، بل ان «بداياته ستتسع لتشمل زيادة الاستيطان ومصادرة الحياة والاراضي، والامعان في سياسة الابعاد البغيضة، وتعزيز العدوانية الاسرائيلية وتقدم خيار الحرب واستبعاد ـ إن لم نقل ـ واد اي مساع لحل ازمة المنطقة بالطرق السلمية، والتقدم باتجاه تنفيذ المشاريع الاستراتيجية من طراز مشروع قناة البحرين واعمار صحراء النقب لاستيعاب وتشغيل المستوطنين الجدد، وقبر اي احتمال لاقامة دولة فلسطينية مستقلة، اي وباختصار نحن امام مشروع في منتهى الخطورة يتاسس على انقاض الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة.

ومادام الامر كذلك، فإن الصمت لم يعد ممكناً، فهذا التجاوز السافر للانتفاضة والقضية الوطنية الفلسطينية يتطلب رفع الصوت عالياً ليس بالمناشدة، بل بالادانة والتنديد الصريحين بالهجرة ومن يقف وراءها ويدفعها للأمام تحت شتى الذرائع.

والحديث عن حقوق الانسان وحريته بالهجرة والسفر، ذريعة لن تقنع احداً، عدا عن انها لاتمت بصلة لحقوق الانسان والحريات الديمقراطية، لانها تكف عن كونها كذلك، عندما تصبح تعدياً صارخاً على حقوق الانسان الفلسطيني في ارضه وبيته ومياهه التي تدمّر وتنهب كل يوم تحت سمع وبصر العالم باسره.

وتصريح السيد بولي فورنتسوف نائب وزير الخارجية «ان على الحكومة الاسرائيلية الالتزام بشكل واضح بعدم توجيه المهاجرين من الاتحاد السوفييتي الى المناطق، اذا كانت لاتنوي تعريض هجرة عشرات الالاف، والرحلات الجوية المباشرة بين موسكو واسرائيل للخطر» وحده لايكفي، بل على الحكومة السوفييتية ان تتخذ قراراً صريحاً بوقف الهجرة بدون اي تباطؤ لان استمرارها يعني ضرب المبدأ الاساسي الذي تستند عليه السياسة الخارجية السوفييتية وهو توازن المصالح في منطقة الشرق الاوسط، وهو ماكان يجب ان يدركه السيد فورنتسوف بدل ان يصاب بالذهول من تصريحات شامير حول الحاجة الى «الاحتفاظ بالضفة وغزة» لانها «اقوال تمس بالجهود السلمية وتثير القلق» كما قال نائب وزير الخارجية السوفييتي.

واذا كانت وزارة الخارجية الاسرائيلية قد حاولت التخفيف من قلق الحكومة السوفييتية حين اعلنت انها لاتحدد مكان اقامة القادمين الجدد، وان كل قادم جديد حر في اختيار مكان اقامته. فإن رد الخارجية الاسرائيلية قد جاء تاكيداً لاقوال شامير وليس تخفيفاً من حدتها حول مصير الاراضي المحتلة «واسرائيل الكبرى».

والذي يزيد الطين بلة شبه الاجماع المتحقق والملتف حول دعم الهجرة من القوى والاحزاب الاسرائيلية يمينية كانت ام يسارية، الامر الذي سيطلق يد شامير والقوى الاكثر تطرفاً في دفع مشروعه التوسعي الى آخر مدى له.

بل ان الامر بلغ في حركة حقوق المواطن «راتس» والمابام وبعض القوى المؤيدة لإيجاد حل سلمي للصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي حد استنكار رد فعل منظمة التحرير الفلسطينية، معتبرة ان مسالة الهجرة قضية داخلية لايجوز لأحد ان يتدخل فيها وإذا كان للهجرة اليهودية، مثل هذه المخاطر وغيرها، مما يضعها كقضية في مصافي ابرز واهم مستجدات بداية العقد الاخير من القرن، واشدها تاثيراً على القضية الفلسطينية، وعموم المنطقة فإن البحث في كيفية تحشيد امكانات، وسبل مواجهتها، باتت تحتل الاولوية في سلم اهتمامات منظمة التحرير الفلسطينية وبقية القوى الوطنية والتقدمية العربية الحية.

وحتى تتوفر لمثل هذه المجابهة، امكانات النجاح، لابد وان تستند الى الجدية الكاملة في بحث سبل مواجهتها راهناً، الامر الذي يستدعي، تكثيف الحوار، ومن على ارضية استمرار الصداقة، مع الاتحاد السوفييتي، بهدف وضع الضوابط الكفيلة، بحصر اضرارها.

ولعل في مقدمة هذه الضوابط الضغط على الولايات المتحدة، لرفع القيود التي فرضتها على استقبال المهاجرين اليهود الى اراضيها، اضافة الى وقف الرحلات المباشرة بين موسكو وتل ابيب، وبما يفسح لهؤلاء المهاجرين مجال الاختيار الحر للجهة التي يرغبون السفر اليها. كما يبدو ممكناً وضرورياً اعادة البحث في كيفية تنشيط دور الاتحاد السوفييتي في الجهود الرامية لاحلال السلام في الشرق الاوسط على اساس المبادرة الفلسطينية دون سواها وبفرض تامين الاجواء المناسبة لعقد المؤتمر الدولي للسلام، كوسيلة لاحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

على ان تامين سبل مجابهة اخطار الهجرة اليهودية بابعادها المرحلية والاستراتيجية باتت تتطلب من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتفرض عليها ضرورة، إعادة النظر في السياسات الفلسطينية التي اتبعت حتى اللحظة، ومنذ انتهاء الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، ونحو اعادة الاعتبار للبرنامج الوطني الفلسطيني، وتحديد السبل والأساليب الكفاحية، التي تمكّن من تحقيق اهداف شعبنا في الحرية والاستقلال.

ان مثل هذه المراجعة يجب ان تنطلق من كون الانتفاضة، تشكل الخندق الامامي والمتقدم، في الدفاع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية، ومصالح الامة العربية، الامر الذي يستوجب حمايتها سياسياً، وحشد طاقات الشعب الفلسطيني كله، وشعوب امتنا العربية، خلفها، ومن اجل تامين استمرارها، وتجذيرها، وتصعيدها الى الحد الذي يفرض على العدو الصهيوني، وحليفته الولايات المتحدة الاعتراف بحقوق شعبنا الوطنية، وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً له.

ولعل بداية تلمس الانظمة والجماهير العربية لمخاطر المرحلة، قد بات يوفر اساساً موضوعياً، اضافياً، لتضامن عربي اشد صلابة، وعلى اسس اكثر وضوحاً، ونحو عمل من شانه ان يدشن مرحلة جديدة في العمل الجماعي والقومي العربي، دفاعاً عن اهداف امتنا العربية في التحرر، والديمقراطية والتقدم، إن بلوغ مثل هذه المرحلة من العمل العربي، يقتضي الترفع عن الانشغال في المشكلات والتناقضات الثانوية ـ القطرية ـ والتداعي لبحث السبل الكفيلة بمواجهة الهجمة الصهيونية الجديدة، بكل ابعادها واشكالها واهدافها القريبة والبعيدة ■■